رفعت إبراهيم البدوي

جولة بايدن.. أنقذوني!

منذ انطلاق العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، يحاول الرئيس الأميركي «الصهيوني» جو بايدن اصطناع قوة لا تشبهه، فالحقيقة التي أضحت ثابتة هي أن الدولة التي حكمت العالم بشكل أحادي صارت متعثرة وبلا سطوة كسابق عهدها، فهي حالياً تسير بين الألغام المتتالية كلما عطلت لغماً وقعت في ألعن منه.
حمل جو بايدن ملفاته إلى منطقة الشرق الأوسط متجولا بين الكيان الصهيوني ورام الله والمملكة العربية السعودية وهو يعلم مسبقاً أن ملفاته لا تعدو كونها فاصلاً إعلامياً لا يسمن ولا يغني عن مواصلة تعثره.
الرئيس بايدن تكلم مع الصهاينة بلسان صهيوني فهو الذي وصف نفسه بأنه صهيوني لحظة وطئت قدماه مطار تل أبيب، وفي القدس المحتلة أعلن بايدن عن ارتقاء العلاقة الأميركية مع الكيان الصهيوني من درجة الدعم إلى مصاف الشراكة الكاملة باتفاق مكتوب يلزم الحزبين الجمهوري والديمقراطي لتنفيذ الاتفاق، وهي سابقة خطرة لكونها تتجاوز دول المنطقة والقضية الفلسطينية، كما أنه تضمن دعوة لمواجهة إيران وحزب الله وحماس والجهاد، إضافة إلى منع إيران من بناء سلاح نووي ولو تضمن ذلك استخدام القوة، والأخطر في «إعلان القدس» تجاهل بايدن كليا القضية الفلسطينية وعملية السلام وحل الدولتين مكرسا القدس المحتلة عاصمة للكيان الصهيوني.
على المقلب الآخر أعطى قرار الرياض بفتح المجال الجوي السعودي أمام الملاحة الجوية الإسرائيلية، انطباعاً بأن تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية صار مسألة وقت فقط، وأن العدو الإسرائيلي قد أحرز الجائزة التي انتظرها طويلاً أي التطبيع الكامل مع حامية الحرمين الشريفين.
انتهت زيارة بايدن للكيان الصهيوني وعلامات النصر والبهجة كانت واضحة على وجوه الصهاينة بالاستناد إلى تعهد بايدن بمنع حصول إيران على السلاح النووي ولو بالعمل العسكري، لكن تصريح رئيس وزراء الكيان الصهيوني يائير لابيد جاء مغايراً حين قال لم نتفق مع واشنطن بشأن التهديد الإيراني.
بايدن الذي حاول طمأنة الكيان الصهيوني وكبح جماحه تجاه إيران قدم للعدو الإسرائيلي رشوة ارتقاء بالعلاقة من الدعم إلى الشراكة، وهنا يجب أن نقرأ معنى هذه الترقية الأميركية للكيان الصهيوني، فالاكتفاء بالدعم يعني الاطمئنان لمستقبل هذا الكيان كقوة وبقدرات عسكرية تكنولوجية متفوقة في المنطقة، أما التعاون والشراكة، فإنها تعني يقيناً أميركياً أن مستقبل الكيان الصهيوني بات مهدداً بالزوال، وزوال هذا الكيان يعني زوال الهيمنة الأميركية على المنطقة برمتها وهنا مربط الفرس.
من القدس إلى رام الله للقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس وصل بايدن خالي الوفاض ليس في جعبته سوى ورقة نعي للحقوق الفلسطينية، كما خانته الذاكرة افتكار الشعب الفلسطيني ولو بكلمة لتأتي الزيارة على حساب تغييب القضية الفلسطينية.
من تل أبيب مباشرة إلى جدة في المملكة العربية السعودية، دشن جو بايدن بطائرته الرئاسية خط الملاحة الجوية بين البلدين في خطوة اعتبرت هدية العصر للكيان الصهيوني، لكن بايدن في إسرائيل غير بايدن في جدة.
بداية من حيث طريقة الاستقبال في مطار الملك عبد العزيز في جدة والذي لا يليق برئيس دولة تحكم العالم، إلى طريقة دخوله قصر اليمامة حيث صافحه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بطريقة ندية غير معتادة، ثم لقاء لم يتعد الدقائق المعدودة مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، ومن ثم اضطرار بايدن لعقد اجتماع خاص مع الأمير محمد بن سلمان.
يأتي كل ذلك بعد نفور بائن ساد العلاقة بين الرياض وواشنطن سببه فقدان ثقة السعودية بالحليف التاريخي وخصوصاً مع الإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض، وبعد تحميل ولي العهد المسؤولية عن مقتل واختفاء جثة الصحافي جمال خاشقجي في تركيا، إضافة إلى رفض السعودية طلب إدارة بايدن بزيادة إنتاج النفط لتخفيض سعره الآخذ بالارتفاع، الأمر الذي سبب إرباكاً في الإدارة الأميركية على المستوى الاقتصادي وسخطاً شعبياً جراء جنون أسعار مادتي البنزين والديزل، ما أدى إلى ركود اقتصادي وتضخم لم تعهده أميركا منذ ٤٠ عاماً إضافة إلى غلاء سعر السلع في أميركا وأوروبا.
في جدة ظهرت نقاط الضعف في موقف بايدن حيث تصدر ملف زيادة إنتاج البترول السعودي في «قمة التنمية والأمن» حيث تبين أن لا تنمية ولا أمن في المنطقة إلا بالتطبيع وضمان تنمية وتعزيز أمن العدو الصهيوني.
ومن أجل تغطية اجتماعه بالأمير محمد بن سلمان المتهم بمقتل الخاشقجي، اضطر بايدن للاجتماع بقادة مجلس التعاون الخليجي، وأضيف للقمة كل من الأردن والعراق ومصر، وللأمانة نذكر أن موقف قطر ودولة الكويت كان منصفاً للقضية الفلسطينية، فالكويت رفضت التطبيع مع العدو الصهيوني قبل حل الدولتين وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، أما الموقف القطري فكان لافتاً في كلمة الأمير تميم بن حمد حين انتقد العدو الإسرائيلي بشده قائلاً: إن مشاكل المنطقة تكمن في تجاوز إسرائيل للقوانين الدولية وفي سياستها الاستيطانية التوسعية على حساب الفلسطينيين، متهماً إياها العبث بأمن المنطقة من خلال تهديدها بالحرب ضد إيران، وختم أن بلاده تتمتع بعلاقة ثقة وحسن جوار مع إيران.
مما لا شك فيه أن ولي العهد السعودي رد عنه الاتهام بمقتل الخاشقجي باتهام أميركا مباشرة بارتكاب جرائم سجن أبو غريب، مضيفاً إليها جريمة مقتل الصحفية الأميركية شيرين أبو عاقلة، وهذا دليل على تغيير في مستوى العلاقة بين السعودية وأميركا وارتقائها إلى مستوى الندية التي لم نعهدها في السابق، في إشارة واضحة إلى أن السطوة الأميركية لم تعد فاعلة وأن العالم يتغير.
اذاً نتائج زيارة بايدن إلى المنطقة بدت هزيلة إن لم نقل صفراً، حيث تجلت النتيجة المخيبة في جدة وانحسرت حماسته التي أظهرتها أمام قادة الكيان الصهيوني بمواجهة إيران، وانقلب بايدن من منقذ إلى غريق يصرخ.. أنقذوني.

في النتائج
– لا «ناتو عربي» كما أعلن ملك الأردن، وهذا ما أكده وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان خلال المؤتمر الصحفي حيث قال: لم نبحث هذا الأمر ولا أدري من أين أتت هذه الفكرة.
– لا شبكة دفاع جوي عربية إسرائيلية مشتركة، كما أعلن وروج لها العدو الإسرائيلي سابقاً.
– لا أحلاف ضد إيران، وهذا ما أعلن عنه الوزير الإماراتي أنور قرقاش حين قال إن الإمارات لن تدخل في أي حلف ضد إيران وإن الإمارات بصدد إرسال سفيرها إلى طهران.
نلفت إلى تنصل دول الخليج من الناتو العربي ربما جاء بإيعاز أميركي وذلك لتطمين إيران ضمناً، ولعدم تعطيل أجواء التفاؤل بحصول التوقيع الأميركي المنتظر على الاتفاق النووي مع إيران.
لقد كان لافتاً كلام ولي العهد السعودي الإيجابي عن إيران والذي قوبل بكلام إيراني إيجابي أيضاً وعلى لسان مستشار المرشد خامنئي كمال خرازي بمد اليد الإيرانية لعلاقات طيبة مع السعودية الدولة الجارة الوازنة في المنطقة.
نختم بالقول إن بايدن عاد إلى البيت الأبيض بعدد زائد من براميل النفط السعودي بانتظار اكتمال مشهد التغيير الحاصل في العالم وترجمة انحسار أحادية القطب في قمة طهران القادمة التي ستجمع بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والإيراني إبراهيم رئيسي وحصان الـ«ناتو» التركي رجب طيب أردوغان.

وفاة لاجئة سورية في النمسا بظروف غامضة

توفيت لاجئة سورية داخل منزلها بمدينة فيينا النمساوية في ظروف غامضة.
ونقلت مواقع إلكترونية معارضة، أمس، عن ناشطين قولهم: إن الشابة أريج يوسف الحسن من مدينة القامشلي قضت بعد شهر من لمّ شملها مع زوجها.
وأثيرت الكثير من الشكوك حول أسباب وظروف الوفاة، في حين قال ناشطون: إن اللاجئة العشرينية توفيت نتيجة نوبة قلبية وقد أكد خالها أن زوجها هو من تسبب بوفاتها.
وكشف خال الشابة المتوفاة فايز العباس في منشور على صفحته في موقع «فيسبوك»، أن قريبته تعرضت لخلافات مع زوجها، ما جعله يقفل باب البيت عليها قبل ذهابه إلى العمل، وعندما عاد وجدها مفارقة للحياة.
وحسب المصدر حدثت خلافات بين الزوجين وصلت إلى حد ممارسة العنف والتهديد بقتلها من قبل زوجها، في حين أكد زوجها أمام الشرطة النمساوية أنه وجدها بعد عودته من عمله مستلقية على سريرها من دون حراك والدم ينزف من أنفها وعلى الفور نقلها إلى المشفى، وحاول الأطباء إنقاذ حياتها لكن دون جدوى.
ولم يتم وفق التحقيقات الأولية تحديد سبب الوفاة بشكل واضح، في حين أكدت مصادر مقربة من العائلة أن أريج كانت تعاني من أمراض سابقة ومنها سرطان الرحم.
وبدأ مكتب التحقيقات الجنائية في فيينا التحقيق في السبب لكون الوفاة حدثت في المنزل، ولم تدرج الشرطة التي فتحت التحقيق زوجها كمشتبه فيه.
وتنحدر الشابة الراحلة من حي السريان بمدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة، والتحقت بزوجها من خلال برنامج لمّ الشمل في ١٣ الشهر الماضي.

وكالات

الجولاني يفرض ضرائب جديدة على الحوالات الخارجية في إدلب لدعم تنظيمه وإرهابييه

واصل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي فرض الإتاوات وتشديد قبضته على مقومات الحياة لمن يعيش في مناطق سيطرته في إدلب، إذ عمد متزعمه المدعو أبو محمد الجولاني إلى فرض ضرائب جديدة على الحوالات الخارجية تحت مسمى «الهيئة العامة للزكاة» لدعم تنظيمه وتأمين مستلزمات مسلحيه.
وذكر الموقع الإلكتروني لقناة «الميادين»، أن الجولاني ويهدف دعم تنظيمه وتأمين الرواتب لمسلحيه في إدلب، فرض ضرائب شهرية جديدة على كل حوالة خارجية تحت مسمى «الهيئة العامة للزكاة»، وتسليم نسخة ورقية من الحوالة لتدقيق الوارد، رغم أن جميع مكاتب الصرافة المنتشرة في مناطق سيطرة «النصرة» في إدلب، تدفع ضرائب شهرية لـ«الهيئة العامة للزكاة».
وجاءت الضرائب الجديدة التي فرضها الجولاني في ظل انخفاض قيمة اليورو، ليعادل قيمة الدولار لأول مرة منذ أكثر من ٢٠ عاماً، الأمر الذي أثر بشكل كبير في قيمة تصريف الحوالة، وتضاف لها الضريبة الجديدة التي فرضها تنظيم الجولاني.
ونقل الموقع عن مصادر محلية أن ما يسمى «هيئة الضرائب» فرضت ٥٠ ليرة تركية على كل ١٠٠ يورو أو ١٠٠ دولار كتصريف، تضاف لها قيمة أجور التحويل والتصريف، التي تحصل عليها شراكات الصرافة من عملية التحويل والتصريف، ما أدى إلى انخفاض القيمة المالية التي يحصل عليها المستلم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن السوري، واعتماده بشكل كبير على الحوالات الخارجية.
وينتشر في المناطق الخاضعة لسيطرة «النصرة» أكثر من ٣٦ شركة و٥٠ فرعاً للحوالات والتصريف، يملكها مقربون من التنظيم، إضافة إلى شركات يمتلكها أتراك وسعوديون، في حين كشفت مصادر أن الجولاني يمتلك حصصاً في أكثر من ١٠ شركات تحويل وصرافة، ومنها شركة إسطنبول ومقرها حزانو، وشركة الأنصار ومقرها إدلب المدينة، وشركة شامنا ومقرها المسطومة.
وتؤمن شركات ومكاتب التحويل والصرافة دخلاً كبيراً لخزينة الجولاني بشكل يومي، تسهم بدعم تنظيمه وتأمين الرواتب لمسلحيه، على حساب انخفاض قيمة تلك الحوالات التي تصل للمواطن السوري من ذويه في الخارج والتي لم تعد تؤمن له متطلبات الحياة، في ظل فرض المزيد من الضرائب عليه وارتفاع الأسعار وانتشار البطالة.
ويواصل تنظيم «النصرة» المدرج على اللوائح الدولية للتنظيمات الإرهابية تشديد قبضته على مقومات الحياة اليومية لمن يعيش في مناطق سيطرته في إدلب، وذلك من خلال تحكم الشركات التجارية التابعة له بالسلع الأكثر تداولاً، كالمحروقات والكهرباء والخبز.

تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي يواصل فرض الإتاوات وتشديد قبضته على مقومات الحياة لمن يعيش في مناطق سيطرته في إدلب (عن الانترنت)

وكالات

دمشق أحبطت عملية تهريب «كبتاغون» إلى الأردن
الصفدي: ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية

ضبطت الجهات المختصة في درعا، أمس، كمية من حبوب «الكبتاغون» المخدرة، وذلك أثناء محاولة تهريبها إلى الأردن عبر الحدود الدولية المشتركة، على حين أعاد الأردن التذكير بما ورد في البيان الختامي لـ«قمة جدة» حول ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.
وقال مصدر في الجهات المختصة في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء: إنه «بالرصد والمتابعة المستمرة للحالات وطرق التهريب المحتملة وكشف أساليب المهربين المتغيرة باستمرار، تمكنت الجهات المختصة وبكمين محكم من إلقاء القبض على ثلاثة مهربين يحملون كميات من حبوب الكبتاغون المخدر وضعوها ضمن أكياس من الخيش على ظهورهم».
وأضاف: إنه «بالتحقيق الأولي مع المقبوض عليهم، تبين أن المهربين كانوا يعتزمون تهريب المخدرات إلى الأردن».
ولفت المصدر إلى أنه سيتم تقديم المهربين إلى القضاء المختص لينالوا جزاءهم العادل وفق القوانين المرعية في الجمهورية العربية السورية.
وتنتشر في محافظة درعا على الحدود مع الأردن جيوب لمجموعات مسلحة رفض أفرادها تسوية أوضاعهم خلال عملية التسوية في المحافظة التي أنجزتها منذ عدة أشهر الحكومة والتي ساهمت بعودة الأمن والاستقرار والحياة إلى طبيعتها في المحافظة وعودة مؤسسات الدولة لممارسة أعمالها ومهامها هناك.
ويعمل المسلحون الرافضون للتسوية باستمرار على زعزعة الاستقرار الأمني في المنطقة من خلال تنفيذ عمليات استهداف لأفراد في الجيش العربي السوري ومسؤولين في المحافظة، كما يتاجرون بالمخدرات والأسلحة وتهريبها لتمويل أنفسهم.
جاء ذلك، في حين اعتبر وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، خلال اجتماع للجنة الشؤون الخارجية النيابية، حسب موقع قناة «المملكة» الإلكتروني الأردني، أن «الأجواء العامة في «قمة جدة» إيجابية والطرح العربي كان متماسكاً ومتوافقاً»، لافتاً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من العمل العربي المشترك.
وأضاف: «ذهبنا إلى قمة جدة لنركز على أولوياتنا وقضيتنا المركزية القضية الفلسطينية وتحقيق الأمن والسلام والتركيز على التعاون الإقليمي».
وأشار إلى أن البيان المشترك الثنائي الأردني الأميركي أكد «ضرورة إيجاد حل سياسي للمسألة السورية مع ضرورة توفير الدعم للدول المستضيفة للاجئين».
ويوم السبت عقد قادة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والعراق والرئيس الأميركي جو بايدن، قمة في مدينة جدة السعودية، وشددوا في بيانهم الختامي على ضرورة تكثيف الجهود للتوصل لحل سياسي للأزمة في سورية، بما يحفظ وحدتها وسيادتها.

وكالات

الميليشيات نفذت حملة دهم واعتقال في الرقة وريفها
مراسل «الإخبارية» محمد الصغير المحتجز في سجون «قسد» يبدأ إضراباً عن الطعام

بدأ الصحفي محمد الصغير مراسل قناة «الإخبارية السورية» المختطف منذ بداية عام ٢٠١٩ لدى ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية -قسد» إضراباً عن الطعام بعد أن تدهورت حالته الصحية نتيجة ظروف احتجازه السيئة وتعرضه للتعذيب في معتقلات «قسد»، في وقت واصلت فيها الأخيرة حملات اعتقال المدنيين لزجهم قسراً للقتال في صفوفها.
وذكرت وكالة «سانا»، أن «الصغير الذي شهدت حالته الصحية تدهوراً مستمراً نتيجة سوء ظروف الاعتقال وعدم تلقيه الرعاية الصحية اللازمة، بدأ (أمس) تنفيذ إضراب عن الطعام داخل مكان احتجازه من ميليشيات «قسد»، وذلك احتجاجاً على ظروف الاحتجاز والمعاملة السيئة التي يتلقاها».
واختطفت «قسد» الصغير بعد تصويره وتوثيقه جرائم الاحتلال الأميركي في محافظة الحسكة وخاصة تعمده حرق المحاصيل الزراعية خلال موسم ٢٠١٩ بهدف تجويع أبنائها إضافة لقيام الاحتلال الأميركي بسرقة الثروات السورية في مناطق احتلاله ولاسيما النفط وتهريبها بالتنسيق مع «قسد» خارج البلاد لحرمان الأهالي من مواردهم.
وعمل الصغير وهو من مواليد ١٩٦٨ في عدة وسائل إعلامية سورية والتحق بفريق «الإخبارية» السورية مراسلاً لها في مدينة القامشلي عام ٢٠١٤ وغطى مختلف الأحداث والأخبار المحلية والميدانية، حيث قام خلال العام ٢٠١٩ بتغطية أحداث الحرائق المفتعلة في حقول القمح والشعير في الجزيرة السورية لتقوم «قسد» باختطافه بتاريخ السابع من حزيران ٢٠١٩.
بالتزامن، واصلت «قسد» حملات الاعتقال في أماكن انتشارها لتجنيد مدنيين وزجهم للقتال في صفوفها وذلك بذريعة ملاحقة فارين من جبهات القتال، وشنت حملة دهم لمنازل في مدينة الرقة وريفها، وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.
وداهم مسلحو «قسد»، حسب المواقع منازل في مدينة الرقة وريفها، وشنوا حملة اعتقالات في أحياء بلدة كديران استهدفت شباناً وأسفرت عن اعتقال ٢٠ شخصاً من أصل ٤٢ مما تسميهم الميليشيات «مطلوبين»، إضافة إلى إصابة شخصين هما الشاب، خلف الرفيع، وابن عمه، عدنان الرفيع، حيث نقلا إلى مشفى الطب الحديث بمدينة الطبقة.
وتشمل الحملة التي بدأتها «قسد» من بلدة كديران ريف الرقة الغربي بشكل عام، بالتزامن مع تزايد حالات الفرار من خطوط التماس في محاور عين عيسى وغرب تل أبيض بريف الرقة الشمالي، وفق المصادر التي ذكرت أن ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد» تسعى إلى اتخاذ قرارات جديدة متعلقة بـ«التجنيد»، حيث تناقش فرض ما سمته «التجنيد الإلزامي» على مَن هم دون سن الـ٤٠، كما اقترح مسؤولوها «تجهيز مسودة قرار يصدر عند الضرورة، وينص على إغلاق المعابر ومنع سفر مواطني مناطق شمال شرق سورية إلى الخارج، ومنح مؤسسات «الإدارة المدنية والعسكرية» صلاحية استخدام منشآت وعقارات عائدة للمدنيين في حال الحاجة لها».
هذه الإجراءات اصطدمت برفض من مسؤولين في «الإدارة الذاتية» ينتمون لمكونات عشائرية وأحزاب سياسية مختلفة، حيث اعتبر المعارضون أن القرار «سيزيد الهوة والشرخ الحاصل بين سكان المنطقة و«الإدارة»، وسيلقى رفضاً شعبياً واسعاً ويزيد مخاوف الأهالي، وقد تكون النتائج عكسية وتحصل موجات نزوح لخارج المنطقة بشكل فوري».
وسبق أن فرضت «الإدارة الذاتية»، قيوداً على النازحين في مناطق سيطرتها بمحافظة الرقة وطالبتهم باستخراج «بطاقة الوافد» وربطت عملية استخراجها والوثائق الرسمية الأخرى لفئة الشباب بما سمته «واجب الدفاع الذاتي».
في الأثناء، ذكرت قناة «SBS» الأسترالية، أن صبياً أسترالياً يبلغ من العمر ١٧ عاماً توفي في أحد المعتقلات في مناطق سيطرة «قسد» شمال شرق سورية بعد مناشدات لعائلته بإطلاق سراحه، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.
وقالت القناة: إن عائلة الصبي يوسف زهاب تلقت الخبر بعد أن اتصل بها مسؤولون أستراليون، في حين قالت عائلة يوسف إنه وأقاربه الآخرين أجبروا على السفر إلى سورية من قبل شقيقه محمد زهاب وهو مجند في تنظيم داعش الإرهابي.
والصبي الأسترالي في عداد المفقودين منذ المسرحية التي افتعلتها قوات الاحتلال الأميركي في ٢٠ كانون الثاني الماضي والمتمثلة بهجوم نفذه داعش على سجن الثانوية الصناعية في حي غويران في الحسكة، حيث كان محتجزاً مدة ثلاث سنوات.
وفي كانون الثاني الماضي، أرسل الصبي رسائل صوتية لعائلته من السجن يقول فيها إنه يخشى على حياته بعد أن مات أصدقاؤه بجانبه.
من جانبه، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأسترالية في بيان: إن بلاده تسعى لتأكيد تقارير عن وفاة أسترالي في سورية.
ووفقاً لمنظمة «أنقذوا الأطفال»، يوجد ما لا يقل عن ٦٣ أسترالياً، من بينهم أكثر من ٤٠ طفلاً، في مخيمات تديرها «قسد» في شمال شرق سورية.
وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد التي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي وعائلاتهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

من وقفة تضامنية سابقة لاتحاد الصحفيين السوريين مع الصحفي محمد الصغير (عن الانترنت – أرشيف)

وكالات

روسيا جدّدت معارضتها أي عدوان تركي على سورية.. وإيران تؤكد السعي لحل المشكلة سياسياً
المقداد في طهران اليوم تزامناً مع انطلاق قمة ضامني «أستانا»

| الوطن– وكالات

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد

من اجتماع سابق لدول ضامني استانة بحضور رؤساء روسيا وإيران والنظام التركي (عن الانترنت– أرشيف)

يصل وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد اليوم إلى طهران تزامناً مع انطلاق قمة رؤساء الدول الضامنة لمسار «أستانا» (روسيا، إيران، والنظام التركي) فيها، والتي استبقت موسكو عقدها بتجديد موقفها الرافض لأي عدوان تركي على الأراضي السورية، في حين أكدت طهران على الالتزام بالحل السياسي للأزمة الناشئة عن تهديدات النظام التركي بشن عدوان جديد على شمال سورية.
وأفاد مصدر مطلع لـ«الوطن» أمس بأن المقداد سيصل إلى طهران اليوم الثلاثاء، للقاء نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان غداً الأربعاء.
وتأتي زيارة المقداد في وقت من المقرر أن تعقد فيه في طهران قمة تجمع رؤساء الدول الضامنة لمسار «أستانا» الروسي فلاديمير بوتين والإيراني إبراهيم رئيسي والتركي رجب طيب أردوغان.
وفي تصريح لـ«الوطن»، قال مصدر إيراني في دمشق متابع لتطورات الأحداث في سورية: «لا شك أن قضية التصعيد التركي في الشمال السوري سيكون على سلم الأولويات في المواضيع التي ستبحثها القمة»، ورأى أن زيارة المقداد لها علاقة مباشرة بما يتم الحديث عنه أو الاتفاق حوله خلال القمة الثلاثية.
ورجح المصدر، أن ينتج شيء إيجابي عن القمة بما ينهي فتيل الأزمة والتصعيد في الشمال السوري، أي إنهاء أي احتمال لأي عمل عسكري تركي في الشمال السوري، بمعنى يمكن إعطاء ضمانات أو تطمينات للجانب التركي من قبل إيران وروسيا الحليفين الرئيسيين لسورية.
وأضاف: «ليس مستغرباً أن يكون هناك حضور لرئيس الدبلوماسية السورية في طهران لكي يتابع أولاً بأول ما يحصل وما ينوي الأطراف الثلاثة الاتفاق حوله ولا شك أن وجود المقداد في طهران تزامناً مع القمة يدعو إلى بشائر خير».
وعشية القمة، نقلت وكالة «سبوتنيك» عن مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف قوله في مؤتمر صحفي: «بالنسبة لخطط تركيا القيام بعملية جديدة ضد التشكيلات الكردية في شمال سورية، فمن الطبيعي أن تناقش هذه المسألة (خلال القمة)، وموقفنا الروسي المبدئي هو أننا نعارض أي أعمال تنتهك المبدأ الأساسي للتسوية السورية، المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي قرارات صيغة أستانا، وهذا احترام لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها».
وأضاف: «نعارض أي أعمال من شأنها انتهاك المبادئ الأساسية للتسوية السياسية في سورية بما فيها الأنشطة الأميركية التي لا تزال عاملاً لزعزعة استقرار الوضع وتشجيع النزعة الانفصالية شرق نهر الفرات».
وأوضح، أن الرئيس بوتين ونظراءه من إيران وتركيا سيناقشون في طهران اليوم قضايا المساعدات الإنسانية لسورية، وقال: «من المتوقع أيضاً أن يدرس رؤساء الدول بالتفصيل الخطوات على المسار الإنساني للتسوية، فالوضع الاجتماعي الاقتصادي في سورية صعب للغاية، كما أنه معروف للجميع، أن العقوبات الأحادية غير الشرعية من جانب الغرب ضد دمشق كان لها أثر سلبي خطير».
من جانبه، أعلن المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف، أن عملية التسوية السياسية في سورية ستكون في مركز الاهتمام خلال زيارة الرئيس بوتين إلى طهران اليوم.
وقال في حديث لمحطة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية: «تعتبر عملية التسوية السورية بمشاركة روسيا وإيران وتركيا صيغة مهمة للغاية وأظهرت قابليتها للتطبيق»، معتبراً أن هذه الصيغة الثلاثية هي الصيغة الدولية الوحيدة التي تسهم فعلاً في التسوية في سورية خلال الوقت الراهن.
كما بحث مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط ودول إفريقيا– نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، مع سفير سورية في روسيا رياض حداد الوضع في سورية وما حولها.
وقالت الخارجية الروسية في بيان: «جرى خلال المحادثة تبادل معمق لوجهات النظر حول تطور الوضع في سورية وما حولها في سياق الجهود المبذولة لتعزيز تسوية شاملة في سورية، بما في ذلك في إطار صيغة أستانا».
وناقش الطرفان وفق البيان قضايا الساعة المتعلقة بمواصلة تعزيز التعاون الروسي السوري في جميع المجالات، بما في ذلك الحفاظ على حوار سياسي نشط حول القضايا الدولية والشرق أوسطية ذات الاهتمام المشترك.
على خطٍ موازٍ، قال عبد اللهيان، وفق «سبوتنيك»: إنّ «الجانب التركي يتحدث عن احتمال شن عمليات عسكرية تصل إلى ٣٠ كيلومتراً داخل الحدود السورية، ونحن نحاول حل هذه الأزمة بالوسائل السياسية».
وأضاف: «في هذه الظروف الحساسة العملية التركية التي يتحدث عنها الجانب التركي واحدة من مواضيع اجتماع أستانا في طهران بين الزعماء، وبدلاً من الذهاب إلى الحرب ومشاهدة موجة جديدة من النزوح في سورية، يجب أن نستطيع حل وفصل هذه المشكلة عبر السبل السياسية».
وأوضح، أن محور قمة أستانا في طهران سيكون «تثبيت أساس عملية أستانا، الذي هو تخفيف حدة التوتر في مناطق الصراع في سورية، وإدارة الأزمة الأمنية الجديدة بين سورية وتركيا».
من جانبه، ذكر موقع «النشرة» اللبناني، أن وزير الخارجية الإيراني أشار في تصريح له عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن الاجتماعات المقبلة لرؤساء إيران وتركيا وروسيا في طهران تعتبر فرصة لمزيد من توطيد العلاقات وتطوير التعاون الاقتصادي والتركيز على أمن المنطقة في ظل الحل السياسي وعدم اللجوء إلى الحرب وضمان الأمن الغذائي.

قولاً واحداً
عبد المنعم علي عيسى

عن «وثيقة القدس» وإلامَ تشير؟

استبق الرئيس الأميركي جو بايدن زيارته التي قام بها للشرق الأوسط بالقول إنه عازم على «تعزيز انخراط إسرائيل في المنطقة»، والقول إياه ليس بجديد وإن كان قد اتخذ طابعاً بات أكثر حدة، و«مشروعية»، ما بعد موجتي التطبيع الثانية والثالثة التي أضافت خمس دول عربية إلى ثلاث سبقتها.
في الشكل مضى جو بايدن منذ وصوله للبيت الأبيض في الشهر الأول من العام ٢٠٢١ إلى انتهاج سياسة تشي بأنها على النقيض من سياسة سلفه دونالد ترامب صاحب «صفقة القرن» التي تلاشت بحكم طغيان الحقائق والوقائع على شطح الخيال، ولذا رأيناه يؤكد، منذ ذلك الوصول، على حل الدولتين كأساس يراه واقعياً لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الدائر منذ سبعة عقود ونصف العقد، لكن المضمون بقي واحداً لا يحيد عنه كما أثبتت الوقائع التي تبلورت في زيارته للأراضي المحتلة التي دامت ليومين، التقى خلالها بالرئيس الفلسطيني محمود عباس لمدة لا تزيد على ٤٠ دقيقة، كان نصفها للبروتوكول، والإشارة هنا واضحة وهي تقول إنه جاء لإخباره فقط بما تم الاتفاق عليه، وليس لمناقشته فيه.
ما بعد لقاء بايدن برئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد لابيد الأربعاء الماضي صدر عن اللقاء ما اصطلح على تسميته «إعلان القدس للشراكة الإستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل»، على الرغم من أنها كانت أقرب لبيان مشترك من النوع الذي يصدر عادة عن مثل لقاءات كهذه، لكن التسمية هنا جاءت لتثقيل ذلك البيان وإعطائه صبغة هي أشبه بـ«جرعة زائدة» على طريق الدعم التقليدي الذي ما انفك أسلافه يقدمونه لذلك الكيان الذي تحيط به الأعاصير، والراجح أن هذه الأخيرة باتت اليوم أعتى من كل نظيراتها السابقات حتى في أوج صعود المد القومي العربي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.
أهم البنود التي تضمنتها «الوثيقة» هي وجوب تهيئة الأرضية المناسبة لاندماج إسرائيل في محيطها العربي مع إظهار، غير محدود، لالتزام الولايات المتحدة بتفوق إسرائيل النوعي في المجالات العسكرية والسياسية والتكنولوجية والمالية، ثم تتضمن بنداً على غاية من الأهمية، وهو غير مسبوق ولسوف تكون له تداعيات كبرى، وهو يقول بـ«تجريم» كل أشكال المقاومة حتى السلمية منها عبر ربط هذه الأخيرة بجرم «معاداة السامية»، السيف الذي جرى تسليطه على رقاب العديد من حركات التحرر بما فيها تلك التي كانت تقود صراعاً ضد الاستيطان ومحاولات التغيير للديمغرافيا في المناطق المستهدفة، وفي هذا السياق يمكن لحظ إصرار أميركي على إدانة الهجمات ضد «المواطنين الإسرائيليين» من دون أن يرتبط بإدانة ما تمارسه سلطات الاحتلال من قتل يومي وهدم للمنازل واعتقال للناشطين، أما فيما يخص حل الدولتين، الذي كان بايدن يطرحه حتى في حملته الانتخابية التي خاضها على امتداد عام ٢٠٢٠، فإن الوثيقة تورد هذا الأمر على النحو التالي: «يعيد الرئيس بايدن تأكيد دعمه الطويل الأمد لحل الدولتين»، ومن الواجب هنا وضع عدة خطوط تحت عبارة «الطويل الأمد» التي تؤكد أن ذلك الحل ليس بقريب، ولن يكون في ولايته هذه التي تنتهي مطلع عام ٢٠٢٥، ومن شبه المؤكد، وفق الكثير من المعطيات، أنه، أي بايدن، سوف يصعب عليه التجديد لولاية ثانية تمتد به لأربع سنوات لاحقة لهذا التاريخ الأخير.
من يتابع الدعم الذي قدمه الرؤساء الأميركيون لدولة الاحتلال منذ عهد دوايت أيزنهاور حتى جو بايدن، لن يلحظ فارقاً، في الكم ولا في النوع، في طبيعة ما يقدم لتلك الدولة التي كانت الإستراتيجيات الأميركية كلها تقوم على ضمان أمنها عبر الحفاظ على تفوقها النوعي بدرجة تكون حاسمة في ذلك الضمان، لكن المتغير الجديد، الذي تبرزه «وثيقة القدس»، والذي يمكن رصده عبر التبصر في الخلفية والموجبات التي قادت لصياغتها بالشكل الذي جاءت عليه، يمكن تلمسه عبر «القلق» البادي بوضوح لدى طرفيها، فالولايات المتحدة تدرك، وتتدارس، التحولات العالمية الخطرة التي استولدتها الحرب الأوكرانية، وهي بالتأكيد لا تزال في مرحلة لا تستطيع رسم ملامح ما ستؤول إليه تلك التحولات، ولا طبيعة التوازنات التي ستفضي إليها، والتي سيحددها بدرجة كبيرة الموقف الصيني الذي يبدو حذراً لكنه يتخذ يوماً بعد يوم وضعية الاستعداد لتموضعات جديدة، لذا فإن «الخنجر الإسرائيلي»، الذي يعتبر الأكثر قابلية للتأثر بتلك التحولات وخصوصاً أن المناخات المحيطة به تبدو وكأنها تراكم الكثير، ما يجعل أداءه بأقل مما كان عليه في السابق، هذا «الخنجر» يستشعر الخطر الأمر الذي استدعى لديها، أي لدى الولايات المتحدة، تقديم «جرعة شحن» زائدة لعله يبقى بوضعية القادر على توجيه «الطعنات» في شتى الاتجاهات، أما قلق تل أبيب فهو يتمحور حول المخاوف من فقدان الولايات المتحدة لسطوتها وهيمنتها العالمية، وفي لحظة كهذه تذهب القوى القلقة، على وقع تساؤلات المصير والمستقبل، نحو تجميع ما يمكن تجميعه للحفاظ على وضعية تصبح فيها قابلية الاستمرار ممكنة.
في مطلق الأحوال تعتبر «وثيقة القدس» بمنزلة «إعلان حرب» على الشعوب العربية وعلى كل صنوف المقاومة الرامية لحفظ كينونتها ودوام سيادتها واستقلالها على أرضها، لكن المحاولة هذه المرة ليست صادرة عن «موقع قوة» بل هي تكريس لمواطن ضعف تراكمت هنا وهناك، وهي تنبئ بالكثير من الرياح الهوج التي إن هبت فلسوف تعصف بنسيج سيظل التصاقه بالمنطقة «قشرياً» مهما تعددت محاولات إيجاد «لواصق» له وأيا تكن «ماركاتها» العالمية.

الجعفري: أهمية تطبيق القرار ٢٦٤٢ وخصوصاً لجهة تنفيذ مشاريع التعافي المبكر

| الوطن

شدد نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري أمس على أهمية تطبيق قرار مجلس الأمن الجديد رقم ٢٦٤٢ وخصوصاً لجهة تنفيذ مشاريع التعافي المبكر والصمود ومشاريع دعم الكهرباء والماء وعلى إيصال المساعدات الإنسانية عبر الخطوط من وكالات الأمم المتحدة إلى محتاجيها.
وأفادت الوزارة في قناتها على «تيلغرام»، بأن الجعفري التقى في مقر الوزارة المدير الإقليمي لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان لؤي شبانة الذي يزور سورية حالياً بحضور الممثل المساعد لصندوق الأمم المتحدة للسكان عمر بلان والمنسق الدولي للبرنامج يانيكا بينيرت.
وتم خلال اللقاء مناقشة مجالات التعاون بين سورية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرامج المشتركة والتسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية للصندوق لتمكينه من أداء عمله وتنفيذ المشاريع التي يقوم بها مع الشركاء الحكوميين بما يسهم في تخفيف المعاناة عن المواطنين السوريين.
وأعرب الجعفري عن التقدير لعمل الصندوق في سورية الذي يبتعد عن التسييس، «وشدّد على أهمية تطبيق قرار مجلس الأمن الجديد رقم ٢٦٤٢ لعام ٢٠٢٢ وخصوصاً لجهة تنفيذ مشاريع التعافي المبكر والصمود ومشاريع دعم الكهرباء والماء وعلى إيصال المساعدات الإنسانية عبر الخطوط من وكالات الأمم المتحدة إلى محتاجيها»، علماً أن مجلس الأمن اعتمد القرار ٢٦٤٢ في الـ١٢ من الشهر الجاري.
وتحدّث الجعفري عن الآثار السلبية للإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري والتي تتناقض مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مشيراً إلى الدائرة المفرغة التي تسببها هذه الإجراءات، وخصوصاً أن بعض الدول التي تدّعي دعم الشعب السوري هي التي تفرض هذه الإجراءات عليه وبالتالي تقوم بهدم ما تنجزه الحكومة السورية والمنظمات الدولية.
ودعا الجعفري الأمم المتحدة إلى بذل جهودها للضغط على الدول المعتدية لرفع الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تعوق تنفيذ خطط التنمية ومشاريع التعافي سواء المنفذة من الحكومة السورية أو من الوكالات الأممية.
بدوره، أعرب شبانة عن شكره وتقديره للحكومة السورية على تعاونها ودعمها المقدم لعمل الصندوق، وأكد مجدداً عزم الصندوق الاستمرار بعمله بما ينسجم مع ولايته وأولويات سورية التي حددتها في إطار وثيقة البرنامج القطري للصندوق للجمهورية العربية السورية.

«قسد» تتوعد نظام أردوغان بمقاومة شرسة وبحرب طويلة وشاملة

جددت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، أمس، التأكيد أن الجيش العربي السوري عزز من وجود قواته على الحدود وخطوط الجبهات مع المناطق التي يحتلها النظام التركي، متوعدة هذا النظام بمقاومة شرسة وبحرب طويلة وشاملة في حال نفذ تهديداته بشن عدوان جديد على الأراضي السورية.
وذكر ما يسمى «مجلس الطبقة العسكري» التابع لـ«قسد» في بيان حسب وكالة «هاوار» الكردية، أن قوات الجيش عززت من وجودها وسيتم تزويدها بأسلحة نوعية على طول خط الجبهة، وذلك بالتنسيق مع الجانب الروسي.
وقال «المجلس» في البيان: «لسنا هواة الحروب ولكننا نعشق الحرية كما نعشق بلادنا، والمقاومة هي طريقنا لتحقيق الأمن والأمان وتحرير المناطق المحتلة».
وأشار إلى أن تهديدات النظام التركي الأخيرة التي جاءت لإفشال مساعي الدول في إحلال الأمن والأمان وإنشاء ما تسمى «منطقة آمنة» على طول الشريط الحدودي بين سورية وتركيا تعتبر ملاذاً آمناً حقاً ولكن ليس لأهالي المنطقة، إنما لفلول الإرهابيين وفلول تنظيم داعش الإرهابي.
وأكد أن تهديدات النظام التركي ليست لأهالي المنطقة فقط، وإنما للعالم أجمع وتعتبر خرقاً واضحاً لاتفاقيات عام ٢٠١٩.
وشدد البيان على أنه «لن يتم توفير أي جهد من أجل منع وقوع الهجمات وإننا مستعدون لصدها في حال وقوعها وأن الرد سيكون بمقاومة بطولية عالية وستكون بداية النهاية للاحتلال التركي وتحرير كل المناطق المحتلة».
بدوره، أكد ما يسمى «لواء الشمال الديمقراطي» التابع لـ«قسد» في بيان مماثل جاهزيته للدفاع عن مناطق شمال وشرق سورية ضد أي محتل ومعتدي.
وأوضح البيان أنه لا فرق بين أي رقعة من تراب الوطن السوري، متوعداً الاحتلال التركي إذا ما هاجم المنطقة «بحرب طويلة وشاملة لن تتوقف حتى تحرير كامل التراب السوري المحتل من رأس العين بريف الحسكة حتى إدلب».
من جهتها، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن ما تسمى «المجالس العسكرية» التابعة لميليشيات «قسد» في دير الزور وهجين والرقة ومنبج، أطلقت بيانات موحدة حذرت فيها قوات الاحتلال التركي كي لا تقدم على شن هجوم على مناطق سيطرة «قسد» شمال شرق سورية.
وأشارت إلى أن متزعمي تلك «المجالس» كرروا في بياناتهم ما جاء على لسان متزعم «قسد» مظلوم عبدي، يوم الجمعة الماضي، من تهديد بعملية شاملة سماها «معركة الشمال السوري أجمع».

ميليشيات «قسد» تستنفر قواتها للتصدي إلى جانب الجيش السوري لأي عدوان تركي (عن الانترنت)

وكالات

الجيش أنهى تحضيراته في منبج وتل رفعت للتصدي للعدوان التركي

| حلب- خالد زنكلو
حماة – محمد أحمد خبازي

أنهى الجيش العربي السوري، أمس، تحضيراته في مدينتي تل رفعت ومنبج شمال وشمال شرق حلب للتصدي للعدوان التركي المحتمل، والذي ضرب له رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان موعدا بعد عيد الأضحى.
وتوقع مراقبون للوضع في شمال سورية ولتطور مخرجات اجتماعات القمم وفق صيغة «أستانا»، أن يشهر الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والإيراني إبراهيم رئيسي، اليوم في طهران، «فيتو» مزدوجاً في وجه أردوغان يحول دون تنفيذ وعيده باجتياح تل رفعت ومنبج لإنشاء منطقته «الآمنة» المزعومة داخل الأراضي السورية.
وأعرب المراقبون، في تصريحات لـ«الوطن»، أن المعطيات تسير باتجاه تقييد نظام أردوغان ومنعه من تفجير الوضع في منطقتي نفوذ روسيا وإيران غرب نهر الفرات، أي في تل رفعت ومنبج، على غرار «الفيتو» الأميركي الذي يكبله لمنع إطلاق يده في مناطق نفوذ واشنطن شرق النهر.
ورأوا، أنه ليس بمقدور أردوغان تجاوز الخطوط الحمر لكل من موسكو وطهران في تل رفعت ومنبج، على الرغم من تلويح نظامه مراراً بعزمه شن عملية عسكرية بغتة لاحتلالهما، وذلك بسبب تشابك المصالح السياسية والاقتصادية لأنقرة مع موسكو وطهران وفي ظرف بالغ الحساسية من عمر العملية الروسية ضد النازيين في أوكرانيا التي تريد الإدارة الأميركية أن تترك آثارها السلبية في منطقتي نفوذ روسيا وإيران في سورية.
ميدانيا، وضع الجيش العربي السوري لمساته الأخيرة على خطوط تماس الجبهات المرشحة للغزو التركي شمال وشمال شرق البلاد، بعد أن أنهى رفد قواته بالقرب منها بتعزيزات إضافية من عديدة وعتاده ووسع رقعة انتشاره على طول الجبهات، وخصوصاً تل رفعت ومنبج اللتين تتصدران اهتمام نظام أردوغان وجدول الأعمال المفترض لاجتماع القمة في طهران. وأكدت مصادر محلية في منبج لـ«الوطن» وصول تعزيزات جديدة أمس للجيش العربي السوري إلى خطوط تماس القتال مع جيش الاحتلال التركي ومرتزقته التي يسميها «الجيش الوطني»، انتشرت على طول خط نهر الساجور، وبخاصة في محيط بلدة العريمة.
ولفتت المصادر إلى أن حشود الجيش السوري إلى منبج، هي الثانية في غضون يومين والثالثة خلال ١٠ أيام، وذلك بعد أنهى تثبيت وتعزيز نقاطه في جبهات تل رفعت بريف حلب الشمالي الأوسط خلال الأيام المنصرمة.
من جانبها ذكرت وكالة «انا» أن وحدات من الجيش العربي السوري انتشرت في مناطق عدة بريفي حلب والرقة الشماليين القريبين من الشريط الحدودي معززة بذلك نقاط انتشارها لمواجهة الاعتداءات التي تقوم بها قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين.
وقالت: إن «وحدات من الجيش العربي السوري قامت بتعزيز مواقعها في مدينتي عين عيسى وعين العرب بريفي الرقة وحلب» لافتة إلى أن «هذا الإجراء يأتي في سياق الخطوات التي تقوم بها الدولة لترسيخ الأمن والاستقرار على كامل الجغرافيا السورية».
في ريف حلب الشمالي الشرقي أيضاً، سيرت القوات الروسية في عين العرب أمس دورية مشتركة مع الجانب التركي، هي الثانية منذ الـ٥ من الشهر الجاري، جالت بعرباتها الثمانية ١١ قرية بريف المنطقة الحدودية، في دلالة على أهمية تثبيت وقف إطلاق النار في عين العرب.
وبرز أمس تصريحات لمتزعمين في ما يسمى «الجيش الوطني»، الذي شكله ويموله ويقوده النظام التركي في المناطق التي يحتلها شمال وشمال شرق سورية، بأن جيش الاحتلال التركي لم يتم استعداده بعد لشن عدوانه باتجاه الأراضي السورية، على الرغم من تصريحات سابقة عمرها أكثر من شهر عن الانتهاء من تحضيراته لإطلاق عمليته العسكرية الاستعمارية التوسعية، ما يدل على تخبط نظام أردوغان في اتخاذ قراره الحاسم إزاء ذلك.
إلى منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، حيث ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة الشمالي الغربي، دكت أمس بالمدفعية مواقع للإرهابيين في محاور التماس بسهل الغاب، بينما دكت الوحدات العاملة بريف إدلب بالمدفعية والصواريخ، نقاط تمركز للإرهابيين في الفطيرة وكفرعويد وسفوهن وكنصفرة وبينين والرويحة وأطراف البارة بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.
وأوضح المصدر أن الجيش بذلك رد على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، واعتداءاتهم بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية في ريف إدلب الجنوبي.
كما قصف الجيش صاروخياً مواقع الإرهابيين على محور كبانة بجبل الأكراد في اللاذقية بينما قصفت وحداته العاملة بريف حلب الغربي مواقعهم وذلك رداً على خروقاتهم لوقف إطلاق النار.
على خط موازٍ، ذكر نائب رئيس مركز التنسيق الروسي في قاعدة «حميميم» يفغيني غيراسيموف في بيان له أن مسلحو تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي استخدموا خلال قصف المناطق الآمنة في أرياف حلب وإدلب واللاذقية سيارات الإسعاف ومركبات عليها شعار منظمة «الخوذ البيضاء» الإرهابية، مشيراً إلى أنه تم رصد ١٦ اعتداء بقذائف الهاون خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.
وفي البادية الشرقية، أوضح مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي، شن عدة غارات على مواقع لتنظيم داعش الإرهابي في منطقة الرصافة ببادية الرقة، موضحا أن الغارات استهدفت مخابئ للدواعش الذين أمعنوا في تحصينها وتمويهها.

الجيش العربي السوري أنهى تحضيراته أمس في مدينتي تل رفعت ومنبج شمال وشمال شرق حلب للتصدي للعدوان التركي المحتمل (عن الانترنت – أرشيف)